

دور المؤسسة الأمنية في الضبط الاجتماعي

دراسة ميدانية حول المحتوى الهابط

في وسائل التواصل الاجتماعية العراقية

The Role of Security Institutions in Social Regulation

A Field Study on the Impact of

Degrading Content in Iraqi Social Media

Keywords: Security institution –

social control – harmful content – social media.

م.د شیرین محمد کاظم

Dr. Shireen Mohammed Kadhim

جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع

shereen.kadhumi@coart.uobaghdad.edu.iq



الملخص

يناقش البحث دور المؤسسة الأمنية العراقية المتمثلة بالجهات التشريعية القضائية والتنفيذية ووزارة الداخلية ودورها في عملية الضبط الاجتماعي بين المجتمع والقانون كرادع للمحتوى الإعلامي المنافي للقيم والمعايير الأخلاقية العامة ويركز البحث على المحتوى الهابط كمشكلة اجتماعية تعمل على تغيير القيم والعادات من خلال غرس الأفكار الغير صحيحة في العقل الجمعي للمتلقي ، ويناقش البحث نظريات الضبط الاجتماعي ووسائل الضبط الاجتماعي الرسمية والغير رسمية كما اسهم الجانب الميداني للدراسة الذي تم عبر توزيع استمارة الاستبيان لمائة طالب وطالبة من كليات الآداب والاعلام في جامعة بغداد الذي ناقش رأيهم حول دور المؤسسة الأمنية في الضبط الاجتماعي وتوصل الى العديد من النتائج منها وجود علاقة بين المؤسسة الأمنية والضبط الاجتماعي ، وتفضيل المسؤولية الاجتماعية على المسؤولية القانونية لردع المحتوى الهابط وفق مستوى ثبات (0.05)

Abstract

The research discusses the role of the Iraqi security institution, represented by legislative, judicial, and executive bodies, particularly the Ministry of Interior, and its role in the process of social control between society and the law as a deterrent to media content that contradicts general moral values and standards. The research focuses on harmful content as a social problem that works to change values and customs by instilling incorrect ideas in the collective mind of the recipient. The study examines social control theories, as well as formal and informal social control methods. The fieldwork portion of the study involved distributing a questionnaire to 100 students from the Colleges of Arts and Media at the University of Baghdad, discussing their views on the role of the security institution in social control. The research reached several conclusions, including the existence of a relationship between the security institution and social control, and a preference for social responsibility over legal responsibility in deterring harmful content, with a significance level of (0.05).

المقدمة

تناقش الدراسة المحتوى الإلكتروني الذي ينتشر على وسائل التواصل الاجتماعي ويتصف بقلة او انعدام القيمة المعرفية والثقافية ويهدف الى جذب الانتباه السريع من خلال المقاطع المخلة بالآداب والذوق العام وهو ما اطلق عليه المحتوى الهابط مما استدعى القيام بحملة منظمة من قبل المؤسسة الأمنية ضد المحتوى الهابط الذي اعتبر احد التحديات التي تخلل قيم المجتمع وترزعزع استقراره القيمي بصورة غير مباشرة ، وتم خلالها القيام بإجراءات تنفيذية وقضائية وانشاء منصة خاصة بوزارة الداخلية العراقية لمساعدة المواطنين على التبليغ ضد المحتويات المنافية لعادات وتقاليد المجتمع العراقي ، وبهذا تحاول الدراسة التعرف على وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية والغير رسمية ورأي المجتمع العراقية بأدوات المؤسسة الامنية في التعامل مع الضبط الاجتماعي للمحتوى الهابط ، وذلك عبر ثلاث فصول يناقش الأول المفاهيم والمصطلحات للدراسة ويناقش الثاني الجذور التاريخية والنظرية للضبط الاجتماعي ورؤية المجتمع والقانون للمحتوى الهابط ، في حين يناقش الفصل الثالث منهجية الدراسة التي استخدمت المسح الاجتماعي بطريقة العينة والتي بلغت مائة طالب وطالبة من كليات الآداب والاعلام في جامعة بغداد وناقش الدراسة اهم الفرضيات والنتائج والتوصيات .

الفصل الأول : الاطار العام للدراسة

المبحث الاول: مشكلة واهمية واهداف الدراسة :مشكلة البحث

تركز مشكلة الدراسة على وجود المحتوى الهابط في وسائل التواصل الاجتماعي العراقي وما هي الوسائل التي يجب اتباعها للحد من هذا المحتوى وتركز مشكلة الدراسة كذلك على الإجراءات الرسمية التي شرعتها وزارة الداخلية العراقية في عام 2023 لعقوبة صناع المحتوى الهابط الذي بقي مفهومه فضفاض وواسع عند افراد المجتمع الذي انقسم بين مؤيد لدور المؤسسة الأمنية للضبط الاجتماعي وبين رافض لدورها بحجة منع الحريات الشخصية ، مما استدعى دراسة الضبط الاجتماعي بين المؤسسة الأمنية والمجتمع .

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية للبحث بالتطرق الى نظريات الضبط الاجتماعي من وجهة نظر علم الاجتماع والتعرف على جوهر الضبط الاجتماعي وادواته هل هي رسمية ام غير رسمية والتطرق الى المصادر الحديثة في تخصص الدراسة والتعرف على ابعاد موضوع الدراسة الذي شكل ردة فعل مجتمعية كبيرة في العراق في بدا حملة وزارة الداخلية ضد المحتوى الهابط .

اهداف الدراسة :

يركز البحث على عدة اهداف منها :

- 1- التعرف على مفاهيم الضبط الاجتماعي والمحتوى الهابط
- 2- التطرق الى المؤسسات الغير رسمية في العراق ودورها في الضبط الاجتماعي للمحتوى الهابط
- 3- الاطلاع على العلاقة بين دور المؤسسة الأمنية العراقية وبين الضبط الاجتماعي للمحتوى الهابط

المبحث الثاني : مفاهيم الدراسة

● دور المؤسسة الأمنية :

يعرف تالكوت بارسونز Talcott parsons الدور بأنه مجموعة الواجبات الوظيفية التي يطرح بها الفرد والتي يتوقعها منه المجتمع¹. وكذلك يعني الدور الجانب الذي يؤديه نسق اجتماعي فرعي ، وهو تنظيم ونظام داخل النسق الاجتماعي الأكبر، أو بمعنى أكثر تحديداً وظيفته أو إسهامه الايجابي في النسق الأكبر².

أما المؤسسة فتعرف بحسب عالم الاجتماع فيبر Weber بأنها كيان يقوم على مبدأ تنظيم معظم نشاط أعضاء مجتمع أو جماعة حسب نموذج تنظيمي محدد مرتبط بشكل وثيق بمشاكل أساسية أو بحاجات مجتمع أو جماعة أو مجموعة اجتماعية أو بأحد أهدافها³. فهي بذلك تجسد وجوداً اجتماعياً له شخصيته الخاصة التي لا ترتفع بحدتها مؤسسية من الأفراد بل بالوظيفة التي تؤديها في النظام الاجتماعي السياسي ككل، و تدوم بعد زوالهم بدوام وظيفتها.

أما المؤسسة الرسمية وهي المؤسسة العامة التي ترتبط بالنظام العام في المجتمع والدولة، فقد تكون مؤسسة سياسية كالبرلمان و الحكومة ورئاسة الدولة، وقد تكون غير سياسية مثلاً إدارية، أو عسكرية، أو اجتماعية، أو قضائية، إلخ..⁴

أما التعريف الاجرائي للمؤسسة الأمنية: هي السلطة التنفيذية المتمثلة بأجهزة وزارة الداخلية العراقية وسلطة القضاء العراقي .

● الضبط الاجتماعي :

هناك عدة تعريفات اصطلاحية للضبط الاجتماعي، حيث اختلف العلماء في تعريفهم للضبط الاجتماعي وذلك بسبب توجهاتهم النظرية، حيث أطلق عليها ابن خلدون الرقابة الاجتماعية التي هي كافة الجهود والإجراءات ، التي يتخذها المجتمع أو جزء من هذا المجتمع لحمل أفرادها على السير على المستوى العادي المؤلف المصلح عليه الجماعة دون انحراف أو اعتداء⁵.

وعرّف "روس" الضبط الاجتماعي بأنه: "السيطرة الاجتماعية المقصودة التي تؤدي إلى وظيفة معينة في المجتمع"⁶. ويعرّف "مورس لوسن" الضبط الاجتماعي بأنه: "مجموعة من الوسائل التي يستخدمها الأفراد للحد أو لمنع الانحراف"⁷، ويعرّف "ماكفيد" الضبط الاجتماعي على أنه: "وظيفة للحفاظ على البناء الاجتماعي من خلال أشكال التأثير الفعال التي تعمل على تدعيم التماسك الاجتماعي وضبط سلوك الأفراد من خلال احترام معتقدات المجتمع وعاداته وقيمه ومعاييرها"⁸.

وبهذا فإن التعريف الاجرائي للضبط الاجتماعي هو مجموعة من الأدوات والوسائل الرسمية والغير رسمية التي تؤدي وظيفة السيطرة على المجتمع من اجل الحفاظ على التماسك الاجتماعي

● المحتوى الهابط :

وهو عكس المحتوى الرصين والهاتف بمعنى غير اللائق للنشر اجتماعيا ويحمل اساءة للذوق العام والآداب العامة من خلال نشر كلمات او صور او فيديوهات او كوميديا هابطة تظهر بمقاطع غير مسؤولة وواعية تصل الى درجة التقاهة تخالف العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع.⁹ ويعرف كذلك إنه "نشاط اتصالي يقوم بنشر الصور والفيديوهات في مواقع التواصل الاجتماعي التي تسيء للذوق العام وتتفاي الأخلاق والعادات والتقاليد الاجتماعية والقيم الدينية ، ويتخذ هذا المحتوى دوافع من أجل الشهرة والكسب المادي وتحويل المجتمعات ذات القيم العريقة إلى مجتمعات ذات قيم هابطة".¹⁰

اما التعريف الاجرائي للمحتوى الهابط : هو المحتوى المنشور على وسائل التواصل الاجتماعي الذي يحتوي على ايحاءات وصور وموسيقى ذات ايحاءات جنسية او اجتماعية او طائفية مخلة بالآداب والذوق العام للمجتمع العراقي .

● وسائل التواصل الاجتماعي :

تعرف بانها منصات عبر الإنترنت تهدف إلى تسهيل التواصل والتفاعل بين الأشخاص والمجتمعات عبر الشبكة العالمية، وتتيح هذه المنصات للمستخدمين إنشاء ملفات شخصية ومشاركة المحتوى بمختلف أشكاله مثل النصوص والصور والفيديوهات والروابط، وتتضمن مواقع التواصل الاجتماعي مجموعة متنوعة من الخدمات مثل الدردشة، والتعليق، والإعجاب، والمشاركة، ومتابعة أو تتبع أنشطة الآخرين. وتشمل بعض أبرز مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، تويتر، إنستغرام، سناب شات، لينكدن، يوتيوب، TikTok وغيرها.¹¹

وعرفت كذلك عرفت مواقع التواصل الاجتماعي هي "كل الاجهزة والمواقع التي تسمح لمستخدميها بمشاركة المعلومات عالمياً وتستخدم المواقع في إزالة المسافات الافتراضية بين المشاركين للتجمع وطرح ومشاركة المعلومات ؛أما الأجهزة فهي التكنولوجيا التي تستخدم للدخول لتلك المواقع"¹²

التعريف الاجرائي لوسائل التواصل : يقصد به التطبيقات الالكترونية التي تستخدم عبر شبكة الانترنت ويتم فتح حساب خاص بها من قبل الافراد ومشاهدتها والاستماع لها عبر الهاتف او أجهزة الحاسوب عند اجراء هذه الدراسة .

الفصل الثاني : دور المؤسسة الأمنية في الضبط الاجتماعي للمحتوى الهابط

المبحث الأول : الجذور التاريخية والنظرية للضبط الاجتماعي :

عرف علم الاجتماع الضبط تحت مسميات مختلفة مثل الأخلاق والعرف والدين والقانون، فقد ذهب ابن خلدون إلى "أن الضبط الاجتماعي من الضروريات اللازمة للمجتمع الناجم عن حاجة طبيعية في الإنسان، وفائدته المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع وعلى مصلحة الحاكم في استقامة حكمه" ¹³ فقد أسهم كل من روبرت بارك وماكفير في ترسيخ الضبط الاجتماعي باعتباره وسيلة فعالة في تكامل العناصر المختلفة ولتحليل في علم الاجتماع"، فقد طرحا فكرة وصورة متطورة لمفهوم الضبط، وذلك من خلال دراستهما للمشكلات الاجتماعية التي هي نتاجا للخلل الذي يعثر إليه الضبط الاجتماعي، وحين يتسم المجتمع بقدر ضئيل من الأهداف المشتركة والعادات المتفق عليها، وبذلك يشعر الأفراد أن القانون الحاكم ليس بقانونهم، الأمر الذي يترتب عليه خرقهم لهذا القانون الحاكم أو على الأقل لا يحظى القانون بمساندتهم وتأييدهم " ¹⁴

كما ربط العلماء أيضا بين الضبط الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية، حيث نظروا إلى الضبط الاجتماعي كأداة لربط تحليلات علم الاجتماع بالقضايا السياسية الاجتماعية والتعامل مع قضايا الانحراف. وتزايد الاهتمام بهذا الموضوع حين دعت الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع إلى تخصيص دورة انعقدت في سنة 1917م لبحث موضوع الضبط الاجتماعي، وبذلك جاءت دراسة " أدوارد روس لتفتح بؤرة لدراسة من العلماء لدراسة الضبط الاجتماعي كموضوع يستحق البحث والتحليل والدراسة ¹⁵.

اذ يعتقد " أدوارد روس" أن داخل النفس البشرية أربع غرائز هي: "المشاركة، والقابلية للاجتماع، والإحساس بالعدالة، ورد الفعل الفردي"، حيث تشكل الغرائز نظاما اجتماعيا للإنسان يقوم على تبادل العلاقات بين أفراد المجتمع بشكل ودي ¹⁶

. وترى هذه النظرية أنه كلما تطورت المجتمعات ضعفت تلك الغرائز وظهرت سيطرة المصلحة الذاتية، وهنا تضطر تلك المجتمعات إلى وضع ضوابط مصطنعة تحكم العلاقات بين كافة أفرادها، أي أن هناك أسبابا أوجدت الحاجة إلى الضبط الاجتماعي وتطورت وسائله ومنها " ازدياد حجم السكان، وضعف الغرائز الطبيعية، وظهور جماعات متباينة. ¹⁷

اما دور كايم فلم يستخدم المصطلح مباشرة أو لم يكن له نظرية في الضبط الاجتماعي، لكن بحثه عن "الحقائق الخلفية" بمسألة الضبط الاجتماعي، وقد تجلّى ذلك في كتابه علم "الاجتماع

والفلسفة " لسنة " 1924 Sociologie philosophie حيث يرى أنه لا بد من الفصل بين الظواهر الفردية والظواهر الجمعية من خلال فكرة العقل الجمعي الذي يسيطر على الأفراد حينما يتجمعون في ظرف اجتماعي، فهو ما يفرض عليهم سلوكا اجتماعيا يظل متواجد طوال تجمعهم مجتمعين، وبزوال حال تفرقهم، ذلك أن العقل الجمعي يسيطر على الفرد في موقف اجتماعي.¹⁸ وهذا يفسر الحاجة لوجود ضبط وردع اجتماعي يتصف بنبذ جماعي لكل ما هو محتوى او ظاهرة مسيئة للذوق العام سواء كانت محتوى على وسائل التواصل الاجتماعي او في الحياة العامة من خلال نبذ العقل الجمعي لهذا السلبيات .

المبحث ثاني : المحتوى الهابط بين المجتمع والقانون العراقي

يعد المجتمع الحاضنة الأكبر للأفراد والجماعات ومنه تنبثق العادات والتقاليد والقيم الخاصة بكل مجتمع ، وتعد وسائل التواصل الاجتماعي سلاحا استراتيجيا أحدث العديد من التحولات في ادارة الوعي الاجتماعي داخل المجتمعات وبالأخص تلك البلدان التي عانت ظروف استبدادية، حيث ساعدت مواقع التواصل الاجتماعي في ظهورها على الساحة الاجتماعية في صياغة شكل جديد للاتصال الاجتماعي، مما أسهم في دعم فكرة تبادل الآراء والمعلومات ووجهات النظر بشكل متكافئ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى دعم فكرة الممارسة الديمقراطية من خلال ما توفره من قدرة على التواصل بين الاطراف¹⁹

من البديهي أن المجتمعات المستقرة، التي تشهد وجود تنمية مستدامة بما تضمنه من جودة التعليم، وجودة الإنتاج الثقافي بمختلف صوره، هذه المجتمعات تولد في داخلها آليات تنبذ النتائج السيئ بصورة تلقائية، وتجبر صانعي المحتوى على إنتاج محتوى بمستوى عالٍ، يتفق مع المعايير الاجتماعية المتقدمة، ويفرز المجتمع المستقر آليات رقابة ذاتية، ومعايير عالية لما يمكن أن يكون إنتاجاً جيداً، سواء كان محتوى إلكترونياً، أو ورقياً، أو بأي صورة من الصور، بل إن هذه المجتمعات تعود أفرادها على نظام تفكير يرتكز على تعليم جيد يكون التفكير النقدي محوره، ويمكن الفرد من أن يضع أي فكرة تحت مجهر المساءلة. ويتقنص المجتمع المستقر المتعلم النتائج المعرفي تفحصاً دقيقاً، ويناقش الأفكار، ويبلور المواقف الاجتماعية على هذا الأساس من التفكير النقدي الواعي، بمعنى أن آليات الضبط الاجتماعي تسير وفق منظومة أخلاقية معرفية قد لا تكون مدونة بصورة قوانين ملزمة، بل هي أعراف راسخة، تميز بين الهابط والقيم، وبين الأصل والدخيل، في سعي إلى تطوير الهوية، وترسيخها من دون الانسلاخ عن جذورها وقيمها المؤسسة.²⁰

أما مجتمعنا العراقي فقد شهد عبر فترات سابقة، هزات اجتماعية متواصلة المتمثلة بالحروب والإرهاب والتحديات الاقتصادية اثرت سلبا في غياب التوعية عن المحتوى المنافي للأخلاق العامة الذي يؤدي الى انحدار الذوق العام، فاصبح المرسل الذي يقوم بصناعة المحتوى يعتمد على التكنولوجيا أي على كيفية إبداع لشكل فني مميز أو خارج عن المألوف يميزه عن الآخرين

ويجعله متفردًا، حتى لو كانت على حساب القيم والأعراف والدين وينتج عنه استجابة من جمهور المشاهدين وهذا نتيجة لدوافع وحاجات الجمهور، رغم ان الجمهور يمتلك القدرة على الاختيار والوعي والتفكير، لما يحب ان يشاهد ويمكن من نستطيع وصفهم بالتافهين من صناع المحتوى لا يشهد رفض كبير، بسبب البيئة الاجتماعية الحاضنة التي تتعلق بتغييب القوانين الرادعة وضعف المسؤولية الاجتماعية للمجتمع بسبب غياب التوعية الإعلامية والأكاديمية التي تحكم نشر المحتوى عبر وسائل الإعلام، سواء كان ذلك عبر التلفاز أو الإنترنت. أما المواطن المُستقبل الذي يتفاعل حسيا وعقليا وجسديا مع المحتوى نتيجة لأثارة مشاعره واشباع حاجاته الفردية ويتعرض لوسائل الاتصال و لمحتوياتها مدفوعاً برغبة في إشباع حاجات فردية معينة.²¹

وبهذا نستنتج ان المحتوى الهابط يجد جمهوراً يتقبله ويرفع نسبة مشاهداته بصورة كبيرة بغض النظر عن مضامينه ومدى قيمته، وإذا ما فسرنا الضخ الكبير للمحتويات الغير هادفة المحتوى الهابط الذي يتم ارساله من خارج العراق لأفراد يصفون انفسهم بانهم مؤثرين؟ ويحملون الهوية العراقية ويعكسون حياة الرفاهية والحرية والأموال الطائلة بصورة مثالية بعيدة عن الواقع التي يستحصلون عليها دون وجود جهد يذكر. ! مما يثير التساؤل لدى شريحة المتلقين وغالبهم من الشباب كيف يمكن الحصول على هذا النوع من الحياة؟ وهو ما يعزز بالاشعور صورة القدوة والرمز لدى هؤلاء المتلقين وبالمقابل يطرح تساؤل من قبل النخبة المجتمعية من اين لك هذا؟ ومن يقوم بتمويل هذه الشخصيات ودعمها لتعزيز صورة الرمز والقدوة الغير جديرة لدى افراد المجتمع، مما اصبح تقليدهم داخل العراق متاح ويسير عبر وسائل التواصل الاجتماعي وهو ما يعد احد التحديات الاجتماعية التي يتعرض لها مجتمعنا العراقي خصوصا عندما يتعرض للتأوهات الاجتماعية والرموز الاسرية، وبهذا ظهرت الحاجة في المجتمع العراقي لوجود ضبط اجتماعي لتحديد المحتوى الإعلامي الهابط وقد اختلف علماء الاجتماع في تحديده لوسائل الضبط الاجتماعي، وبصفة خاصة من حيث بيان مدى أهميتها النسبية في الجماعات المحلية، ومدى ربطها بالبنية الاجتماعية والنواحي التنظيمية بها، ومنها اساليب الضبط الاجتماعي غير الرسمي والتي نشأت بين عادات الناس وتقاليدهم وأسلوبهم في التفكير وأنماط حياتهم والموروث الاجتماعي والثقافي المتراكم عبر الأجيال.

ويرى دور كايم أن النظم الاجتماعية تفرض على أفرادها عدم إلحاق الأذى بالآخرين وجعله قانون وسنة الجماعة، فإذا خرج عليه أحد تعرض لسط أو أحيى إلى المؤسسة التي تهتم بتأديبه وإرجاعه إلى قانون الجماعة، فتلك القوانين الاجتماعية تحمل في طياتها قوة الأمر حيث تلزم الفرد بإتباعها وتستعمل قوة القهر عندما ترغمه، إذا حاول مخالفتها وعدم الانصياع لها، فهي إذن أمره في حالة الإيجاب وقاهرة في حالة السلب، ويكون ذلك عن طريق العادات والتقاليد والمعايير الاجتماعية، وهذه الطرق التي تعتمد عليها الجماعة للضبط الاجتماعي لسلوك الفرد تشكل مؤشرا

لأمرها وقهرها، فالفرد لا يشعر في العادة بضبط الجماعة الاجتماعية، لأنه ألفها منذ نعومة أظافره بطريقة التربية والتنشئة الاجتماعية.²²

وهناك عدة وسائل غير رسمية للضبط الاجتماعي داخل المجتمع العراقي نذكر منها الدين كوسيلة ضبط اجتماعي اذ يعتبر الدين عند ابن خلدون نظاماً موحداً للمعتقدات والممارسات المتعلقة بالأمور المقدسة، حيث يعمل على توحيد الأفراد الذين يؤمنون به وتعزيز السمو الأخلاقي في المجتمع. الدين يلعب دوراً مهماً في تحقيق التضامن الاجتماعي من خلال تأثيره على سلوك الأفراد وضبطه.²³

أما من منظور الشريعة الإسلامية وهي الدين الرسمي في العراق ودين الأغلبية من الشعب ، فإن موقفها واضح وصريح في رفض المحتويات التي تسيء للأخلاق العامة. قال الله تعالى " إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ "24.

كذلك، نهى الله عن الجهر بالسوء إلا من ظلم، كما في قوله تعالى " لا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بالسوء من القول إلا من ظلم وكان الله سميعاً عليماً "25 .

وهذا النصوص القرآنية تعد تحذيراً واضحاً وصريحاً ضد نشر الفاحشة التي تتنافى مع التعاليم الإسلامية ، وتوترض تداول الحديث والتعبير الخارج وتحت على الحفاظ على القيم الأخلاقية والدينية، وتحذر من تبني السلوكيات التي تسيء للمجتمع وللأعراف المتفق عليها.

أما الاسرة كوسيلة غير رسمية للضبط الاجتماعي فقد عرفها سمنر . بأنها: " الجماعة الأولى التي ينتمي إليها الطفل ويعيش مع أفرادها ويقع تحت تأثيرها ويستمع إلى توجيهات أفرادها ونصحهم. فالأسرة تتم فيها أولى مراحل الضبط الاجتماعي بطريقة غير رسمية حيث يلتقط النشء أبجديات القيم والمعايير الخاصة بمجتمعهم، فيتعلم الأطفال الفرق بين الخطأ والصواب وبين السلوك الحسن والسلوك السيء، حيث يصاب الأطفال بالحرَج أو بتأنيب الضمير إذا قاموا بانتهاك هذه القوانين الاجتماعية، بالإضافة للجزاءات الأخرى مثل الثناء والمكافآت والتعديبات والعقوبات الجسدية²⁶

وبظهور وسائل التواصل التي يسهل الوصول إليها من خلال أجهزة الهاتف الحديثة أصبحت شريكا مع الاسرة في التنشئة والضبط الاجتماعي مما يستوجب دورا مضاعفا للأسرة في الضبط الاجتماعي من خلال تنفيذ السلبي على وسائل التواصل وتعزيز ما هو إيجابي .

اذ يشكل الاعلام أداة قوية لتقديم المعلومات والأفكار التي تؤثر على سلوك الأفراد، ويسهم في تحقيق الضبط الاجتماعي من خلال نشر القيم الثقافية والاجتماعية فوسائل الإعلام الموجهة تعمل على تقديم الحقيقة كما هي وبمنتهى المهنية بهدف إحاطة الشارع والمجتمع علماً بما يجري ويدور

من حوله، إذ إن غياب ذلك الدور التوعوي وانسحاب وسائل الإعلام المهني يتيح فرصة للإعلام المغرض للعمل على بث الإشاعات والأراجيف بهدف خداع المجتمع وتضليله.²⁷

وان الدراسة لم تلاحظ برامج توعوية أو تثقيفه لردع المحتوى الهابط قبل حملة وزارة الداخلية العراقية في عام 2023 ، اما بعد الحملة فقد وجدنا توجه حكومي مثل دعم صناع المحتوى الهادف ،الذين يقومون بنشر محتوى إيجابي عن صورة الشباب العراقي وما يجب فعله لتحقيق النجاح في المجتمع كذلك ظهر مصطلح أصدقاء وزارة الداخلية العراقية التي تجذب المتطوعين من الشباب ، اذ ان مسؤولية مكافحة انتشار المحتوى الرقمي الهابط مسؤولية مجتمعية ومشاركة بين الاسرة والاعلام ومؤسسات الدولة والجهات ذات العلاقة ،اذ يتولى النظام السائد في المجتمع مسؤولية وواجب حماية الاسرة والمجتمع من هذا المحتوى الهابط من خلال وسائل ضبط رسمية لتقييم المحتوى الإعلامي وتعريف الجيد والسيئ منه.

ومن التفسير الاجتماعية لمؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية كما فسرها كارل مانهايم 1940 في كتابه "الإنسان والمجتمع في عهد إعادة البناء"، ركز فيه على دور المؤسسات النيابية في عملية الضبط الاجتماعي في المجتمع الصناعي المتقدم، وحسب مانهايم لكي تكون عملية الضبط الاجتماعي فعالة يجب أن تعتمد المجتمعات المتقدمة على مؤسسات نيابية قوية. من جهة قام مانهايم بتحليل البناء الاجتماعي وعلاقات السلطة وأبرز أثر التحول الذي رآه في السلطة غير المباشرة والتوترات العميقة المصاحبة لها على الضبط الاجتماعي²⁸

وتشمل أساليب الضبط الاجتماعي الرسمية القوانين والأنظمة التي وضعتها الدولة لتنظيم حياة الأفراد، مثل القانون الذي يتكون من قواعد ملزمة تعكس الرقابة المنظمة بين الأفراد، ويعاقب من يخالفها وان التنظيمات الرسمية، مثل الحكومة والهيئات القانونية، تلعب دوراً في توزيع الحقوق والواجبات وتحقيق الاستقرار.²⁹

ويكتسب هذا الأسلوب شرعية وأهمية فرض الدولة له بالقوة، وممارسة السلطات الرسمية التي يخولها له القانون، وإجبار الناس عليه وقبول الناس له خوفاً من العقاب والجزاء الذي يقع عليهم إذا ما خالفوا هذه القوانين ومن هنا فإن التزام الأفراد بالضبط الاجتماعي الرسمي واللجوء إلى مؤسسات كثيراً ما يكون عن طريق الإجبار وليس الاختيار أي أنهم مضطرين إلى الانصياع للأوامر الضبط الرسمية.

وبهذا قامت المؤسسات الرسمية العراقية بتنفيذ الضبط الاجتماعي لتحديد المحتوى الإعلامي الهابط من خلال التكييف القانوني للمحتوى الهابط الذي يعتمد على قانون العقوبات العراقي لعام 1969 لإصدار الأحكام وفق الأدلة والظروف المتاحة. فالمادة 399 من القانون تنص على أن "كل من أغوى ذكراً أو أنثى للفجور أو لامتهان مهنة الفسق" يعاقب بالحبس. هذا يعني أن القاضي يقوم بتكييف الواقعة المادية مع نصوص القانون لإصدار حكم مناسب، مستنداً إلى الأدلة الملموسة،

حيث تنص المادة 403 من قانون العقوبات العراقي على عقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تقل عن مائتي دينار أو بإحدى العقوبتين لكل من صنع أو استورد موادًا مخلة بالحياء أو الآداب العامة.³⁰

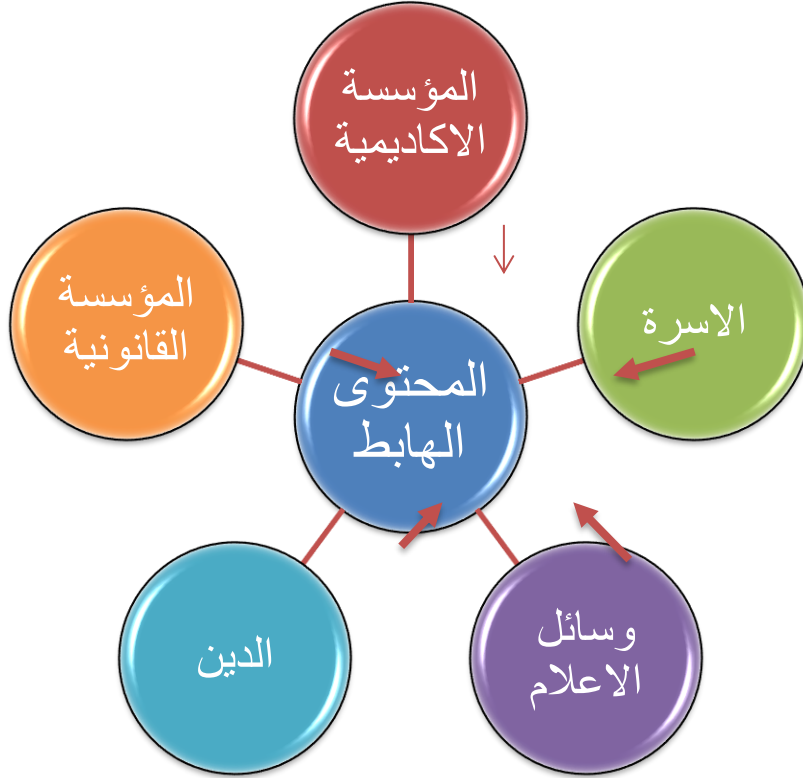
في الفترة الممتدة بين 10 كانون الثاني/يناير من هذا العام، عندما أطلقت السلطات هذه الحملة، و 13 شباط/فبراير، أعلن قاضي محكمة الكرخ الثالثة والقاضي المتخصص في قضايا النشر والإعلام أنّ المحاكم اتخذت إجراءات بحق (14) بذلك الوقت بسبب نشر محتويات "هابطة" أو "غير أخلاقية" على وسائل التواصل الاجتماعي، وقد صدرت بحق ستة منهم أحكام بالسجن لمدة تتراوح بين ستة أشهر وستين وتم تأسيس منصة "بلغ" التي أطلقتها وزارة الداخلية في 10 كانون الثاني/يناير 2023 للإبلاغ عن المحتويات المنشورة في مواقع التواصل الاجتماعي التي "تتضمن إساءة للذوق العام وتحمل رسائل سلبية تخدش الحياء وتزعزع الاستقرار المجتمعي". وبحسب بيان صادر عن وزارة الداخلية، تلقت منصة "بلغ" أكثر من 96 ألف شكوى اعتباراً من 13 شباط/فبراير.

31

نستنتج من الدراسة ان دستور جمهورية العراق لعام 2005، في مادته 38، يكفل حرية التعبير وبهذه التدابير الأمنية ضد (المحتوى الهابط) تثير جدل الأوساط الثقافية حيث يُنظر إليها على أنها قد تؤدي إلى التضيق على حرية الرأي والتعبير، خاصة إذا لم تكن هذه الإجراءات مستندة إلى قوانين واضحة وصريحة تضمن حماي

ة الحريات العامة، فالحملة الأمنية ينبغي أن تسبق بتنمية المسؤولية المجتمعية التي تبدأ من الأسرة، مروراً بالمؤسسات التعليمية والإعلامية والدينية التي تسهم في بناء وعي مجتمعي يساعد الأفراد على التمييز بين ما يُعد محتوى هابط أو محتوى هادف .

شكل (1) يبين تأثير وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي والغير رسمي في ردع المحتوى الهابط



الفصل الثالث : منهجية الدراسة وبياناتها وفرضياتها

المبحث الأول :منهجية الدراسة

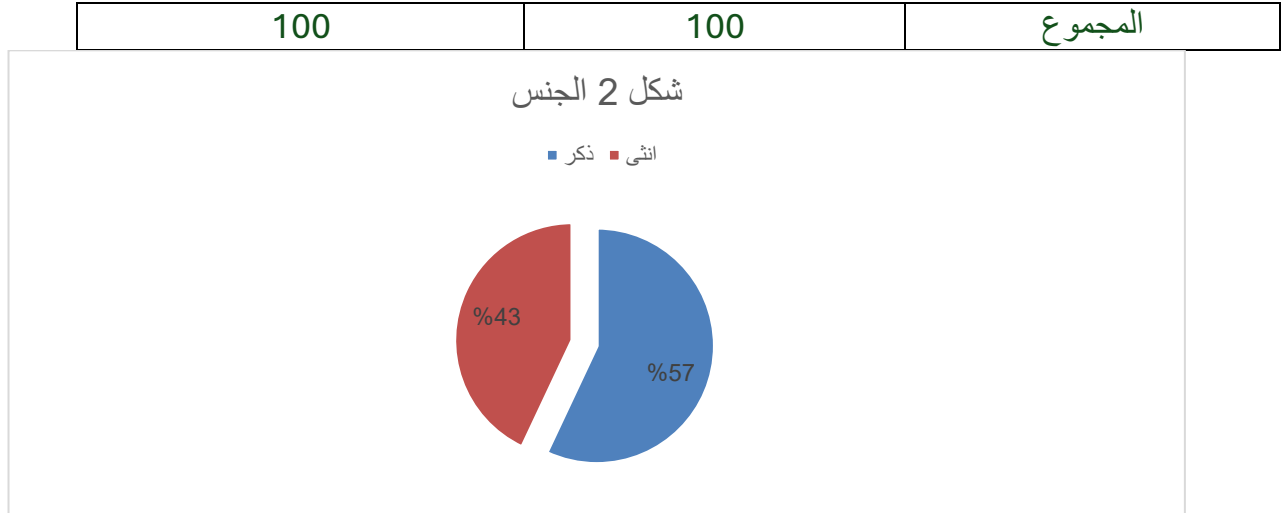
تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية ، اذ تسمح للباحثة بدراسة عدد كبير من المتغيرات في وقت واحد، للتوصل إلى اهدافها في الدراسة الحالية منهج المسح الاجتماعي "Social survey" الذي يعد احد الطرق العلمية المعينة على كشف العلاقات الناتجة عن تداخل عدد من المتغيرات، مما يستوجب تقصي الحقائق عنها بإجراء مسح شامل للمجتمع المستهدف بالبحث او الدراسة. ويطلق عليه المسح العام عندما لا يستثنى اي مفردة من وحدات المجتمع، إماً اذا حدث استثناء ذلك يعني حدث التحديد والتخصيص الذي ينحصر في اختبار عينة من المجتمع ³². وهناك طريقتين لاستخدام منهج المسح الاجتماعي وهي المسح الشامل والمسح بطريقة العينة ولذلك قامت الباحثة وبحسب طبيعة الموضوع دور المؤسسة الأمنية في الضبط الاجتماعي : دراسة ميدانية حول المحتوى الهابط في وسائل التواصل الاجتماعي العراقية ولمحدودية الإمكانيات المادية والزمنية اصبح منهج الدراسة المسح الشامل بطريقة العينة باختيار جزء من المجتمع الأصلي الذي يتطابق معه .وبهذا تم اختيار العينة القصدية ³³ .

واشتمل المجال الزماني للدراسة الميدانية خلال شهر أيار لعام 2024، اما المجال المكاني فكان كلية الآداب والاعلام في جامعة بغداد، والمجال البشري كان 100 طالب من البكالوريوس لجميع المراحل في كلية الآداب والاعلام في جامعة بغداد وبطريقة العينة القصدية اشتملت الدراسة الميدانية على استبيان تم تقييمه من قبل 7 خبراء ³⁴* وتم حصوله على درجة 95.4 عند تطبيق معامل الصدق اي ان الاستبانة تتسم بصفة الصدق العالي وصالحة للمقابلة لجمع المعلومات من المبحوثين، أما الثبات فقد استخدم معامل سبيرمان بدرجة 0.9 وهذا يوضح ان الاستبيان يحظى بدرجة عالية من الثبات

المبحث الثاني : بيانات الدراسة وفرضياتها

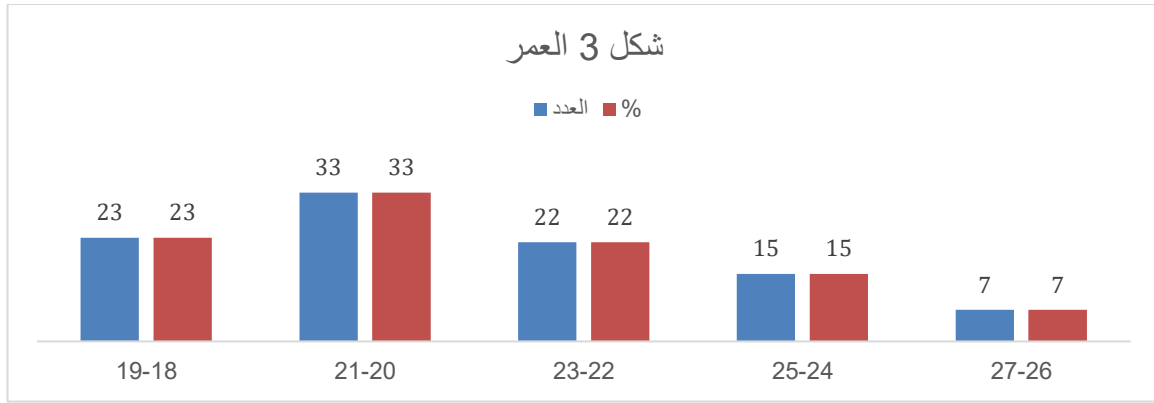
يركز هذا المبحث على البيانات الأولية التي تم استحصالتها من خلال توزيع استمارة الاستبيان على الطلبة ويحلل هذه البيانات للوصول الى المعلومات الأساسية وتطبيق الفرضية

جدول 1 الجنس		
الاختيارات	العدد	%
ذكر	57	57
انثى	43	43



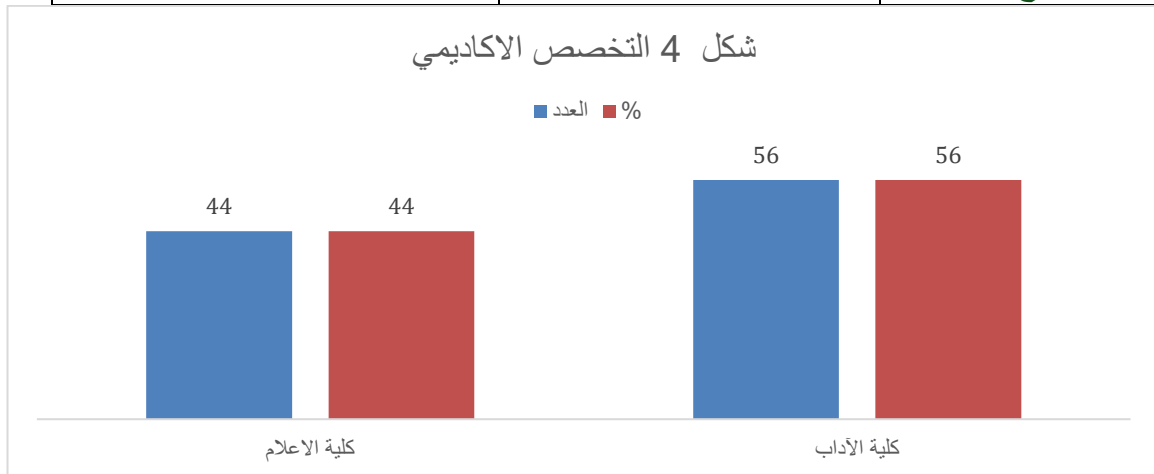
توزع العينة بالتساوي تقريباً بين الذكور والإناث، حيث يشكل الذكور 57% والإناث 43%. هذا يشير إلى وجود تمثيل جيد لكلا الجنسين في العينة، مما يمكن أن يوفر وجهات نظر متنوعة حول موضوع الدراسة المتعلق بالمحتوى الهابط على وسائل التواصل الاجتماعي.

جدول 2 العمر		
الاختيارات	العدد	%
18-19	23	23
20-21	33	33
22-23	22	22
24-25	15	15
26-27	7	7
المجموع	100	100



تشير البيانات إلى أن أغلبية المشاركين في الدراسة تتراوح أعمارهم بين 21-20 عاماً 33%، تليها الفئة العمرية 19-18 عاماً 23% ثم 23-22 عاماً 22%. أما الفئات العمرية الأكبر 24-25 و 27-26 عاماً فهي الأقل تمثيلاً في العينة بنسبة 15% و 7% على التوالي. و بمتوسط حسابي قدره 21.5 وانحراف معياري قدره 2.39 يشير هذا إلى أن العينة تتكون بشكل كبير من الشباب، وهو أمر ملائم لدراسة وسائل التواصل الاجتماعي حيث أن هذه الفئة العمرية هي الأكثر نشاطاً على هذه المنصات.

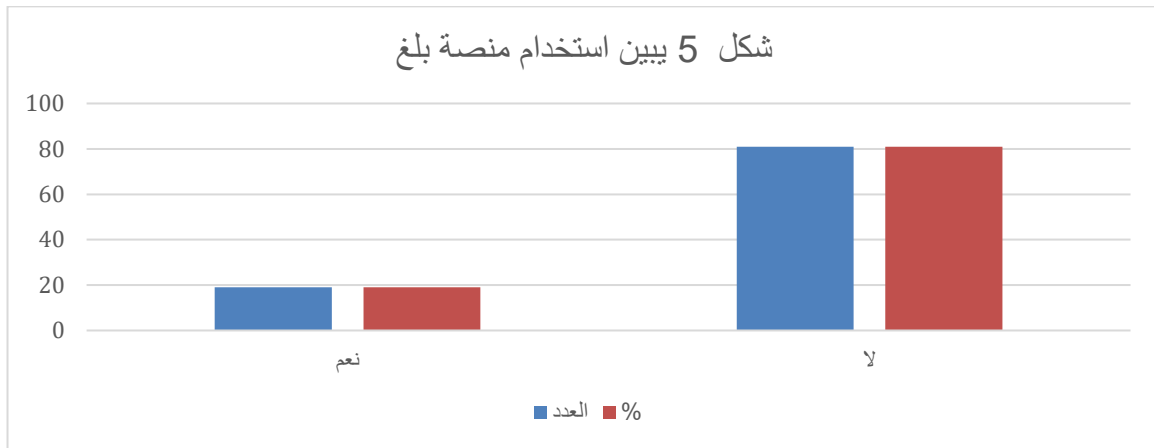
جدول 3 التخصص الأكاديمي		
الاختيارات	العدد	%
كلية الاعلام	44	44
كلية الآداب	56	56
المجموع	100	100



البيانات تشير إلى أن 56% من المشاركين هم من كلية الآداب، بينما 44% منهم من كلية الإعلام. هذا التوزيع يعكس تمثيلاً معقولاً للطلاب من كلا التخصصين. من المحتمل أن طلاب

الإعلام يكون لديهم وعي أكبر حول الإعلام والمحتوى وان طلاب كلية الآداب ينقسمون الى عدة اقسام منها علم النفس وعلم الاجتماع وهم الأكثر اطلاعا على رغبات وارهء المجتمع وتطلعاته

جدول 4 يبين استخدام منصة بلغ الالكترونية للإبلاغ عن المحتوى الاعلامي الهابط		
الاختيارات	العدد	%
نعم	19	19
لا	81	81
المجموع	100	100



عند سؤال المبحوثين عن استخدام منصة بلغ للإبلاغ عن المحتوى الاعلامي الهابط تبين ان ما نسبته 81% لم يستخدموا المنصة ، مقابل 19% من المبحوثين استخدموا المنصة ، ونود ان نذكر ان هذه المنصة الإلكترونية تم تصميمها على موقع وزارة الداخلية العراقية وتحتوي نافذة الكترونية يتم من خلالها السؤال عن سبب التبليغ الذي يتكون من ثلاث خانات تصف سبب الإبلاغ عن المحتوى الهابط . اذ عدها البعض جزء من المسؤولية المجتمعية نحو الضبط الاجتماعي واعتبرها البعض الاخر تهدف الى تحقيق غايات شخصية للبلاغ عن الاخرين .

جدول 5 يبين إجابات المبحوثين حول أسئلة الدراسة

السؤال	اتفق تمامًا	اتفق	لا اتفق	لا اتفق تمامًا	لا اعرف	المجموع
هل تعتقد أن القانون والمجتمع وضع تعريف واضح للمحتوى الهابط؟	21	18	16	40	5	100
تدخل المؤسسة الأمنية هو الوسيلة الأفضل للضبط الاجتماعي للمحتوى الهابط	16	34	40	5	5	100
هل تعتقد أن المحتوى الهابط يحتاج إلى ضبط اجتماعي رادع؟	43	33	18	3	3	100
يعد التدخل الرسمي لردع المحتوى الهابط هو تحديد للحريات الشخصية	28	36	9	10	17	100
أثر المحتوى الهابط بشكل سلبي على شريحة كبيرة من المجتمع؟	24	50	20	2	4	100
المسؤولية الاجتماعية للمواطن أكثر استجابة من الضبط الاجتماعي للمؤسسة الأمنية؟	40	31	25	2	2	100
هناك تعاون كافٍ بين المؤسسات الأمنية ووسائل الإعلام في ضبط المحتوى الهابط؟	16	43	12	27	2	100
يجب إيجاد وعي اجتماعي أكاديمي وإعلامي لتعزيز المحتوى الإعلامي الواعي؟	36	50	5	6	3	100

1. السؤال الأول: هل تعتقد أن القانون والمجتمع وضع تعريفًا واضحًا للمحتوى

الهابط؟

نجد أن 40% من العينة "لا تتفق تمامًا" بأن القانون والمجتمع قد وضعوا تعريفًا واضحًا للمحتوى الهابط، مما يشير إلى وجود غموض قانوني أو عدم وجود تعريف موحد ومتفق عليه. هذا الأمر يعكس احتمالية وجود فجوة بين المجتمع والقوانين فيما يتعلق بتحديد المحتوى الذي يُعتبر هابطًا، في المقابل، 21% من العينة "اتفقوا تمامًا"، ما يعني أن هناك فئة تشعر بوجود تعريف واضح، ولكن هذه الفئة تبقى الأقل. هذا يعكس أن بعض الأفراد ربما يعتمدون على معايير تقليدية أو دينية لتحديد هذا النوع من المحتوى.

2. السؤال الثاني: تدخل المؤسسة الأمنية هو الوسيلة الأفضل للضبط الاجتماعي

للمحتوى الهابط؟

هنا يظهر انقسام واضح في الآراء، حيث أن 40% "لا يتفقون" مع هذا الرأي، في حين 34% "يتفقون". هذا يشير إلى وجود جدل اجتماعي حول فعالية التدخل الأمني. قد يكون السبب الاجتماعي لهذا الانقسام هو الخوف من القيود المفروضة على الحريات الشخصية مقابل الحاجة لضبط المحتويات غير المرغوبة. النسبة الكبيرة من عدم الاتفاق تعكس قلقاً اجتماعياً من التدخل بين الضبط الأمني والحريات العامة.

3. السؤال الثالث: هل تعتقد أن المحتوى الهابط يحتاج إلى ضبط اجتماعي رادع؟
هنا نجد توافقاً واسعاً، حيث أن 76% من العينة ترى أن المحتوى الهابط يحتاج إلى ضبط اجتماعي رادع. هذا يعكس قلقاً اجتماعياً من تأثير المحتوى الهابط على الأخلاق والقيم المجتمعية، خاصة في ظل تزايد استخدام وسائل الإعلام والتكنولوجيا. هذه النتيجة تشير إلى أن المجتمع يتفق بشكل عام على أهمية السيطرة على المحتوى الهابط لحماية الأجيال من التأثيرات السلبية.

4. السؤال الرابع: يعد التدخل الرسمي لردع المحتوى الهابط هو تحديد للحريات الشخصية؟

64% من المستجيبين يعتقدون أن التدخل الرسمي للحد من المحتوى الهابط هو تحديد للحريات الشخصية. هذا يعكس قلقاً عاماً بشأن التدخل المفرط للسلطات في الشؤون الفردية والسبب وراء هذا الرأي قد يعود إلى رغبة الناس في الحفاظ على حقوقهم في التعبير والحريات الشخصية، بالرغم من وجود اتفاق على ضرورة ضبط المحتوى الهابط.

5. السؤال الخامس: أثر المحتوى الهابط بشكل سلبي على شريحة كبيرة من المجتمع؟
74% من المستجيبين يعتقدون أن المحتوى الهابط أثر بشكل سلبي على المجتمع. هذا يعكس اتفاقاً عاماً على أن هناك تأثيرات سلبية ملحوظة على الأخلاق والقيم الاجتماعية بسبب انتشار المحتوى الهابط، ما يدعم الحاجة لتدخلات تنظيمية سواء أمنية أو اجتماعية. هذا يعكس أيضاً المخاوف الاجتماعية المرتبطة بتأثير الإعلام على السلوك الفردي والجماعي، خاصة بين الأجيال الشابة.

6. السؤال السادس: المسؤولية الاجتماعية للمواطن أكثر استجابة من الضبط الاجتماعي للمؤسسة الأمنية؟

الأغلبية 71% ترى أن المسؤولية الاجتماعية للمواطن أكثر استجابة من تدخل المؤسسة الأمنية. هذا يشير إلى أن المجتمع يفضل أن يتحمل أفراد مسؤولية ضبط السلوكيات بأنفسهم بدلاً من الاعتماد على التدخلات الأمنية. السبب الاجتماعي هنا قد يعود إلى الثقة في تأثير التوعية والتعليم أكثر من العقوبات والتدخلات الأمنية في تغيير السلوكيات، حيث يفضل الأفراد تأثيرات الوعي الثقافي والاجتماعي.

7. السؤال السابع: هناك تعاون كافٍ بين المؤسسات الأمنية ووسائل الإعلام في ضبط

المحتوى الهابط؟

النتائج هنا متباينة، حيث أن 43% يعتقدون أن هناك تعاوناً كافياً، بينما 39% يرون العكس. هذه التباينات قد تعكس تفاوتاً في تقييم الأفراد للجهود المبذولة من قبل الجهات الأمنية ووسائل الإعلام.

السبب الاجتماعي للتباين قد يكون مرتبطاً باختلاف مستويات الثقة في مدى فاعلية هذا التعاون أو الشفافية بين الجهات المختلفة، حيث أن البعض قد يرى أن هناك تعاوناً فعالاً بينما البعض الآخر قد يشعر بغياب التنسيق.

8. السؤال الثامن: يجب إيجاد وعي اجتماعي أكاديمي وإعلامي لتعزيز المحتوى

الإعلامي الهادف.

نسبة كبيرة 86% تتفق على ضرورة إيجاد وعي اجتماعي وأكاديمي لتعزيز المحتوى الإعلامي الواعي. هذا يعكس الرغبة في إيجاد حلول تعتمد على التثقيف والتوعية بدلاً من التدخلات الأمنية أو العقابية. السبب الاجتماعي هنا يعكس الإيمان بأن بناء الوعي من خلال التعليم والإعلام يمكن أن يكون أكثر فعالية في تعزيز القيم الإيجابية وضبط المحتوى الهابط على المدى البعيد.

الفرضيات

تم تطبيق عدد من الفرضيات الصفرية في الدراسة بما يناسب متغيراتها وهي كالآتي :

1- هنالك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين تدخل المؤسسة الأمنية وبين الضبط الاجتماعي للمحتوى الهابط

2- هنالك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين تفضيل المسؤولية الاجتماعية وبين المؤسسة الأمنية للضبط الاجتماعي

3- هنالك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجود الوعي الاجتماعي وتعزيز المحتوى الإعلامي الهادف

جدول 6 يبين فرضيات الدراسة

فرضية 3	فرضية 2	فرضية 1	
93.300 ^a	59.700 ^a	53.100 ^a	القيمة المحسوبة
4	4	4	درجة الحرية
0.05	0.05	0.05	مستوى الدلالة
9.49	9.49	9.49	القيمة الجدولية

نستنتج من الجدول أعلاه وعند تطبيق قانون كاي تربيع ان القيم المحسوبة (a,59.700,a53.100, 93.300a) اكبر من القيم الجدولية (9.49) وعند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4) وبهذا نقبل فرضيات الدراسة أعلاه.

المبحث الثالث : استنتاجات الدراسة ومقترحاتها .

نستنتج من هذه البيانات وجود تباين واضح في مواقف الأفراد تجاه دور المؤسسة الأمنية في ضبط المحتوى الهابط، حيث يميل المجتمع بشكل عام إلى تفضيل الضبط الاجتماعي القائم على الوعي والتثقيف على التدخلات الأمنية المباشرة. هناك أيضًا اعتراف واسع بأن المحتوى الهابط يمثل مشكلة اجتماعية تحتاج إلى تنظيم، ولكن الحلول الأكثر قبولًا تركز على المسؤولية الاجتماعية والوعي الأكاديمي والإعلامي. هذه الآراء تشير إلى أن المجتمع العراقي، وخاصة فئة الطلاب، يفضلون التوازن بين حماية الحريات الشخصية والحاجة إلى ضبط السلوكيات الإعلامية الضارة. اما توصيات الدراسة :

تحديث القوانين وتحديد المحتوى الهابط بوضوح من خلال وضع تشريعات واضحة تُعرّف المحتوى الهابط بدقة وتُجرّمه سيسهم في تقليل الغموض القانوني وتسهيل عملية الضبط الاجتماعي. كما يجب تعزيز التعاون بين المؤسسات الأمنية ووسائل الإعلام لضبط المحتويات الهابطة بطريقة تضمن عدم التضيق على الحريات الشخصية. إضافة إلى ذلك، تشجيع المسؤولية الاجتماعية من خلال دعم المبادرات التي تركز على دور المواطن في مراقبة وضبط المحتوى الهابط عبر حملات توعية وتعليمية تستهدف تعزيز السلوكيات الأخلاقية. وأخيرًا، تعزيز الوعي الأكاديمي والإعلامي بتطوير برامج تعليمية وتوعوية تساهم في نشر الوعي بخطورة المحتوى الهابط وتدعم المحتوى الإعلامي الهادف الذي يعزز القيم الأخلاقية

المصادر :

- ❖ القرآن الكريم
- ❖ المصادر العربية
- (1) ابراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1975م.
- (2) أحمد سعيان، قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2004م.
- (3) احمد عبد الحسين خضير ،استخدامات الأطفال لمواقع التواصل الاجتماعي ،إزاء المحتوى الهابط وانعكاساته على سلوكهم الاجتماعي، مجلة الدراسات المستدامة 6، المجلد 6، العدد 2 ، ملحق 1 ، أيار 2024.

- (4) أزهري سهيل نجم ، العوامل المؤثرة في الحد من ظاهرة الاعلام الهابط في مواقع التواصل الاجتماعي ، مجلة كلية الامام الكاظم ، مجلد 8 عدد 1 ، 2024 اذار .
 - (5) ايناس عبد الحافظ احمد القباني ، صناعة المحتوى بين الشكل والمضمون ، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث - دور العلوم الإنسانية والاجتماعية في تنمية وخدمة المجتمع - ، محلق مجلة الجامعة العراقية ، العدد - 2/17 .
 - (6) بيان عام منظمة العفو الدولية ، 3 مارس ، 2023 ، <http://www.amnesty.org/ar>
 - (7) الحامد محمد بن معجب والرومي ، الأسرة والضبط الاجتماعي ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط1 ، السعودية ، 2001م .
 - (8) حسن الساعاتي ، علم الاجتماع القانوني ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط3 ، مصر 1968 .
 - (9) حيدر عبد المرشد ، علاج المشكلة بالأزمة المحتوى الهابط في وسائل التواصل الاجتماعي في العراق بين المجتمع والقانون ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2023 .
 - (10) السالم وخالد عبدالرحمن ، نظرية الضبط الاجتماعي في الإسلام ، ط1 ، الرياض ، 2000 .
 - (11) شافا فرانكفورت- ناشمياز دافيد ناشمياز ، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية ، بترا للنشر والتوزيع ، سوريا ، 2004م .
 - (12) عبد الغني عماد ، البحث الاجتماعي: "المنهجية، مراحل، تقنياته"، منشورات جروس برس، لبنان، 2002م .
 - (13) عبد الهادي الجوهري ، قاموس علم الاجتماع ، حرره وراجع الدكتور محمد عاطف غيث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1979 .
 - (14) عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة، الجزء السادس، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1990م .
 - (15) عدلي السمري ، الثابت والمتغير في اليات الضبط الاجتماعي ، ط1 ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، مصر ، 2003 .
 - (16) عصمت عدلي ، علم الاجتماع الأمني ، ط1 ، دار المعرفة ، مصر ، 2000 .
 - (17) فتال صليحة ، اليات الضبط الاجتماعي ودورها في الحفاظ على بقاء واستمرار الانساق الاجتماعية ، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية ، المجلد 10 ، العدد 01 ، 2020 .
 - (18) فتحي عبد الله سالم الطالبي ، دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة ، مجلة القرطاس ، العدد الثاني عشر ، 2021 .
 - (19) ماكفيد ، المجتمع ، ترجمة: علي أحمد حسين ، مكتبة الهيئة المصرية ، القاهرة ، 1961م .
 - (20) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1993م .
 - (21) مصطفى علي عبد الله وم. مروان خشان يسر ، مجلة لاراك ، العدد 2 مجلد 50 ، 2023 ، وقائع المؤتمر العلمي السابع تحت شعار -العلوم الإنسانية بين التحديات الراهنة والافاق المستقبلية - كلية الاداب جامعة واسط ، 2023/7/1 .
 - (22) مصلح الصالح ، الضبط الاجتماعي ، الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2004 .
 - (23) هناء عبد الحميد إبراهيم ، د. رسول مطلق محمد العامري الاعلام الأمني ودوره في التصدي للأنشطة الإرهابية مجلة الاداب ، مجلد 3 عدد 44 .
 - (24) هيفاء راضي جعفر ، اثر مكافحة المحتوى الرقمي الهابط على حرية التعبير عن الرأي ، مجلة المأمون عدد خاص 23 .
- المصادر الأجنبية

1) Talcoot parsones, The Social System, the Free press, New York , 1951, p.101.

references:

- 1) Ibrahim Madkour, Dictionary of Social Sciences, Egyptian General Book Authority, Egypt, 1975.
- 2) Ahmad Saifaaan, Dictionary of Political, Constitutional, and International Terms, Lebanon Library Publishers, Beirut, Lebanon, First Edition, 2004.
- 3) Ahmad Abdul Hussein Khudair, Children's Use of Social Media in Relation to Degrading Content and Its Reflection on Their Social Behavior, Journal of Sustainable Studies 6, Vol. 6, No. 2, Supplement 1, May 2024.
- 4) Azhar Suhail Najm, Factors Influencing the Reduction of Degrading Media on Social Media, Imam Al-Kadhim College Journal, Vol. 8, No. 1, March 2024.
- 5) Inas Abdul Hafez Ahmed Al-Qabbani, Content Creation Between Form and Substance, Proceedings of the Third International Scientific Conference - The Role of Humanities and Social Sciences in the Development and Service of Society, Supplement to the Iraqi University Journal, Issue -17/2-.
- 6) Amnesty International, General Statement, March 3, 2023, <http://www.amnesty.org/ar>.
- 7) Al-Hamed Muhammad bin Mu'jib and Al-Rumi, Family and Social Control, Imam Muhammad bin Saud Islamic University Press, 1st Edition, Saudi Arabia, 2001.
- 8) Hassan Al-Sa'ati, Sociology of Law, Anglo-Egyptian Library, 3rd Edition, Egypt, 1968.
- 9) Haider Abdul Murshed, Crisis Management of Degrading Content in Social Media in Iraq Between Society and Law, Al-Bayan Center for Studies and Planning, 2023.
- 10) Al-Salem and Khalid Abdulrahman, The Theory of Social Control in Islam, 1st Edition, Riyadh, 2000.
- 11) Shava Frankfurt-Naeshemiyaz David Naeshemiyaz, Research Methods in Social Sciences, Petra Publishing and Distribution, Syria, 2004.
- 12) Abdul Ghani Imad, Social Research: "Methodology, Its Stages, Techniques", Jrous Press Publications, Lebanon, 2002.
- 13) Abdul Hadi Al-Jawhari, Dictionary of Sociology, edited and reviewed by Dr. Muhammad Atef Ghaith, Egyptian General Book Authority, 1979.
- 14) Abdul Wahab Al-Kayyali, Encyclopedia of Politics, Volume Six, The Arab Institution for Studies and Publishing, Beirut, Lebanon, First Edition, 1990.

- 15) Adly Al-Samri, The Constant and Variable in the Mechanisms of Social Control, 1st Edition, Center for Social Research and Studies, Egypt, 2003.
- 16) Ismat Adly, Security Sociology, 1st Edition, Dar Al-Maarifa, Egypt, 2000.
- 17) Fattal Saleha, Mechanisms of Social Control and Their Role in Maintaining and Continuing Social Systems, Al-Hikma Journal of Philosophical Studies, Vol. 10, No. 01, 2020.
- 18) Fathi Abdullah Salem Al-Talbi, The Role of Social Control Mechanisms in Reducing Crime, Al-Qurtas Journal, Issue 12, 2021.
- 19) Macveigh, Society, translated by: Ali Ahmad Hussein, Egyptian General Book Authority, Cairo, 1961.
- 20) Muhammad Atef Ghaith, Dictionary of Sociology, Alexandria, University Knowledge House, 1993.
- 21) Mustafa Ali Abdullah and Dr. Marwan Khshlan Yaser, Larac Journal, Issue 2, Vol. 50, 2023, Proceedings of the Seventh Scientific Conference under the slogan - Humanities Between Current Challenges and Future Prospects - College of Arts, Wasit University, 1/7/2023.
- 22) Musleh Al-Saleh, Social Control, Al-Waraq Publishing and Distribution, Jordan, 2004.
- 23) Hanaa Abdul Hamid Ibrahim, Dr. Rasoul Mutlaq Muhammad Al-Amiri, Security Media and Its Role in Confronting Terrorist Activities, Journal of Arts, Vol. 3, No. 44.
- 24) Haifa Radi Jaafar, The Effect of Combating Degrading Digital Content on Freedom of Expression, Al-Ma'moun Journal, Special Issue 23.

¹ Talcoot parsones, The Social System, the Free press, New York , 1951, p.101.

² عبد الهادي الجوهري ، قاموس علم الاجتماع ، حرره وراجعته الدكتور محمد عاطف غيث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1979 ، ص 97 .

³ د. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء السادس، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1990م، ص 477.

⁴ د. أحمد سعيقان، قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2004م، ص 298.

⁵ عصمت عدلي، علم الاجتماع الأمني ، ط1، دار المعرفة ، مصر ، 2000، ص 99

⁶ -محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993م، 418

- 7 - إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1975م، 357.
- 8 - ماكفيد، المجتمع، ترجمة: علي أحمد حسين، مكتبة الهيئة المصرية، القاهرة، 1961م، 273.
- 9 - أ. هيفاء راضي جعفر، أثر مكافحة المحتوى الرقمي الهابط على حرية التعبير عن الرأي، مجلة المأمون عدد خاص 23، ص 768-777
- 10 - م. م. احمد عبد الحسين خضير، استخدامات الأطفال لمواقع التواصل الاجتماعي، إزاء المحتوى الهابط وانعكاساته على سلوكهم الاجتماعي، مجلة الدراسات المستدامة 6، المجلد 6، العدد 2، ملحق 1، أيار 2024، ص 1816
- 11 - م. م. أزهر سهيل نجم، العوامل المؤثرة في الحد من ظاهرة الاعلام الهابط في مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة كلية الامام الكاظم، مجلد 8 عدد 1، 2024، آذار. ص 148-152
- 12 - م. م. احمد عبد الحسين خضير، مصدر سابق ص 1816
- 13 - عدلي السمرلي، الثابت والمتغير في اليات الضبط الاجتماعي، ط1، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، مصر، 2003، ص 14
- 14 - مصلح الصالح، الضبط الاجتماعي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 34
- 15 - حسن الساعاتي، علم الاجتماع القانوني، مكتبة الانجلو المصرية، ط3، مصر 1968، ص 5
- 16 - السالم وخالد عبدالرحمن، نظرية الضبط الاجتماعي في الإسلام، ط1، الرياض، 2000، 56.
- 17 - الحامد محمد بن معجب والرومي، الأسرة والضبط الاجتماعي، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، السعودية، 2001م، 97.
- 18 - فتال صليحة، اليات الضبط الاجتماعي ودورها في الحفاظ على بقاء واستمرار الانساق الاجتماعية، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 10، العدد 01، 2020، ص 45-
- 19 - م. مصطفى علي عبد الله وم. مروان خشان يسر، مجلة لاراك، العدد 2 مجلد 50، 2023، وقائع المؤتمر العلمي السابع تحت شعار -العلوم الإنسانية بين التحديات الراهنة والافاق المستقبلية - كلية الاداب جامعة واسط 2023/7/1، ص 594،
- 20 - حيدر عبد المرشد، علاج المشكلة بالأزمة المحتوى الهابط في وسائل التواصل الاجتماعي في العراق بين المجتمع والقانون، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023، ص 7-9
- 21 - م.د. ايناس عبد الحافظ احمد القباني، صناعة المحتوى بين الشكل والمضمون، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث -دور العلوم الإنسانية والاجتماعية في تنمية وخدمة المجتمع-، ملحق مجلة الجامعة العراقية، العدد -2/17-
- 22 - فتال صليحة، مصدر سابق، ص 45
- 23 - عدلي السمرلي، الثابت مصدر سابق، ص 14
- 24 - القرآن الكريم، سورة النور، آية 19
- 25 - القرآن الكريم، سورة النساء، آية 148
- 26 - فتحي عبد الله سالم الطالبلي، دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة، مجلة القرطاس، العدد الثاني عشر، 2021، ص 391-395
- 27 - هناء عبد الحميد إبراهيم، د. رسول مطلق محمد العامري الاعلام الأمني ودوره في التصدي للأنشطة الإرهابية، مجلد 3 عدد 44، ص 310-314.
- 28 - مصلح الصالح، مصدر سابق، ص 40
- 29 - عدلي السمرلي، مصدر سابق، ص 49
- 30 - أ. هيفاء راضي جعفر، مصدر سابق، ص 768-777
- 31 - بيان عام منظمة العفو الدولية، 3 مارس، 2023، <http://www.amnesty.org/ar>
- 32 - عبد الغني عماد، البحث الاجتماعي: "المنهجية، مراحله، تقنياته"، منشورات جروس برس، لبنان، 2002م، ص 66.
- 33 - شافا فرانكفورت- ناشمياز دافيد ناشمياز، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، بترا للنشر والتوزيع، سوريا، 2004م، ص 24.
- 34 - * تم توزيع الاستبيان على 7 خبراء أساتذة من كلية الاداب وكلية الاعلام في جامعة بغداد .